عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

المشهد السوري خلال عام 2023:
قلق ووهم الاستقرار

إعداد: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إحاطة سنوية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 28 آذار/ مارس 2024

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

جدول المحتويات

تمهيد 2
بين العزلة الدولية والتطبيع... مبادرة عربية ضبابية 2
عملية سياسية متعثرة وفواعل محلية تحاول تثبيت وجودها 4
حرب غزة وتداعياتها على المنطقة... احتمالات مفتوحة 6
أزمات النظام الأمنية البنوية والوظيفية 7
خارج مناطق سيطرة النظام: محاولات ضبط وتحكم 8
سياسات النظام الاقتصادية: إرهاق المجتمع والدولة 10
ما بعد زلزال شباط/فبراير مشهد اقتصادي قلق 12
الخاتمة 14

تمهيد

منذ دخول المشهد السوري سيناريو "تمترس الجغرافية" وهو يشهد تفاعلات وتطورات متعددة؛ سواء على مستوى إعادة التشكل البنيوي للفواعل المحلية، أو على مستوى خارطة المواقف والمصالح الدولية أمنياً وسياسياً؛ ويشكل قياس أثر هذه التفاعلات والتطورات على الاتجاهات العامة للمشهد السوري محل اختبار دائم؛ فهو إما: سيثبت ديناميات التجميد ويفرض جملة من الاستحقاقات السياسية والأمنية "والتنموية"على المستوى الوطني أو المحلياتي وستكون هنا فرضية "مركز لا يتحكم بأطرافه" أو فرضية "لامركزية أمر واقع" مقياساً لمدى تطور هذا السيناريو من عدمه، أو: سيراكم مؤشرات أمنية تفضي لانزلاقات تختبر الحدود المتشكلة سواء تقليصاً أو زيادة بمساحة مناطق النفوذ، وسيكون للجهة المتمددة فرصاً لزيادة شروط تفاوضها في إطار "التسوية السياسية". وفي كلا الأمرين سيكون المآل السياسي للمشهد إطاراً للمتابعة والترقب، لا سيما في ظل تأثره بالتطورات والمتغيرات الدولية وعلى رأسها زلزال شباط والعدوان الاسرائيلي على غزة.

وانطلاقاً من إدراك المؤشرات الدالة على تطور الاتجاهات العامة وما ستحدثه من تحولات دافعة لسياسات محلياتية وعلى مختلف الصعد؛ يركز التقرير أدناه على مؤشرات الحركة السياسية والامنية والاقتصادية في سورية وتبين سياسات الفواعل المحلية والخارجية من خلالها، وسيستند التقرير على إحاطات مركز عمران للدراسات الاستراتيجية للمشهد السوري الشهرية[1].

بين العزلة الدولية والتطبيع... مبادرة عربية ضبابية

خلال عامي 2022 و2023 ، زاد معدل تحركات إيران وروسيا الدافعة لتقارب النظام مع دول الإقليم والمحيط العربي وحتى استعادته الشرعية الدولية، سواء مع تركيا ضمن المسار الثلاثي موسكو دمشق أنقرة الذي انضمت إليه طهران لاحقاً مع احتمال إضافة دول عربية إليه، وهو المسار المتعثر حتى اللحظة وإن ارتفع مستواه من التنسيق الأمني إلى الدبلوماسي على المستوى الوزاري، لتباين مصالح الأطراف فيه سواء لجهة عدم رغبة النظام بإعطاء مكاسب انتخابية للرئيس التركي قبيل الانتخابات أو لجهة اشتراط الانسحاب التركي من الأراضي السورية وهو ما ترفضه تركيا لما يشكله من خطر على أمنها القومي في ظل عدم قدرة النظام على ضبط الحدود مع التخوف من استثماره في توسع ميليشيات تابعة لحزب العمال الكردستاني ناهيك عن التخوف من موجات لجوء جديدة في حال سيطرة النظام على تلك المناطق، بالمقابل استخدمت تركيا ورقة التقارب مع النظام مع إدراكها عدم قدرته على الضبط كنوع من الضغط على الولايات المتحدة إضافة لورقتي انضمام فلندا والسويد للناتو والقيام بعمليات عسكرية جديدة مقابل تقديم تنازلات تضمن أمنها في شمال شرق سورية.

بينما حظي مسار تقارب الدول العربية مع النظام بتقدم ملموس، إذ تلاقت فيه مساعي حلفاء النظام مع التوجه الإقليمي القائم على احتواء الصراعات ضمن حدودها واستعادة الاستقرار على حساب إيجاد الحلول، ومحاولة اختصار القضية

[1] للاطلاع على أحاطات المركز الشهرية خلال عام 2023 ، انظر الرابط: https://bit.ly/2RY3V4j

السورية باحتواء أخطارها الأمنية الإقليمية، خاصة مع وجود سياق إقليمي مواتٍ يتمثل في التقارب العربي التركي والتقارب السعودي الإيراني -وقد يكون أحد أسباب التعجيل بالتقارب مع النظام- والسير باتجاه التطبيع العربي الإسرائيلي.

إضافة إلى تبعات الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية في شباط 2023 والذي تجاوزت أبعاده الكارثة الإنسانية وتبعاتها الاقتصادية، محدثاً زلزالاً سياسياً أعاد خلط الأوراق ورجح الكفة الإقليمية لصالح النظام الذي استغل الكارثة المتركزة خارج مناطق سيطرته ليتلقى المساعدات والدعم الاقتصادي ويطالب بتخفيف العقوبات، ثم السماح بإخال المساعدات الإنسانية لمتضرري الزلزال عبر معبري الراعي وباب السلامة وتجديد الإذن لذلك كل ثلاثة أشهر، ليمهد ذلك الطريق أمام روسيا لإنهاء آلية إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في تموز 2023 وإحالة الأمر للنظام لفرض شروطه ومنها "عدم تسليمها للكيانات الإرهابية، والتنسيق مع الهلال الأحمر" مقابل منحه الإذن بدخولها كل 6 أشهر وهو ما رفضته الأمم المتحدة وعدد من الدول مما زاد فجوة وصول المساعدات فضلا عن عدم كفايتها أصلا. كما مهد الأرضية الملائمة للدول الساعية للتطبيع لإيجاد الذريعة المواتية لإعادة العلاقات مع النظام عبر مداخل عدة أبرزها إظهار قدرة الفواعل الإقليمية -خاصة السعودية- على قيادة المنطقة وحل أزماتها بعيداً عن المصالح الأمريكية في محاولة لإيجاد هوامش حركة وتوازنات جديدة في المنطقة عبر تبني "المبادرة العربية" انطلاقاً من "فكرة الحوار مع الأسد بدل عزله للتوصل إلى الحل الشامل".

بدأت إرهاصات هذا الانفتاح العربي من تبادل الزيارات الأمنية والوزارية بين عدد من الدول العربية والنظام، تلاه افتتاح السفارات أو القنصليات في بعض العواصم العربية مثل تونس والرياض، لتأخذ منحى جدياً عند دعوة بشار الأسد لحضور قمة جدة في أيار الماضي واستعادة النظام مقعد سورية في الجامعة العربية الشاغر منذ عام 2011، ثم تشكيل "لجنة الاتصال الوزارية العربية" التي تضم السعودية ومصر والأردن والعراق ولبنان والأمين العام للجامعة العربية للحوار المباشر مع النظام للتوصل إلى حل الأزمة على مبدأ خطوة بخطوة التزاماً بتنفيذ بنود بيان عمّان، وتتمثل أولوياتها في قضايا الأمن -خاصة ضبط تهريب الكبتاغون الذي يشكل أولوية أردنية- ومكافحة الإرهاب والملف الإنساني خاصة قضية اللاجئين، مع دفع العملية السياسية وفقاً للقرار الأممي 2254 بدءاً من استئناف عمل اللجنة الدستورية.

وقد افتقدت المبادرات العربية للمعرفة الكافية بتطورات الوضع السوري وقدرات الأطراف على فرض الحلول فيه، وغياب الرؤية الاستراتيجية وعدم امتلاك الأدوات الملزمة والبدائل الناجعة في الضغط على النظام في حال عدم التزامه، وهو ما تجلى عند توقف اجتماعات اللجنة منذ آب الماضي نتيجة الاستياء العربي من عدم قيام النظام بأية خطوات حقيقية في هذا الصدد مما أفرغ المبادرة من مضمونها وساعد النظام على استغلال المكاسب السياسية المقدمة له من قبل الدول المتمثلة بكسر عزلته وإعادة الاعتراف بشرعيته دون تقديم تنازلات أو تحقيق تقدم في أي ملف، وقد أدى تعثر المبادرة إلى تحول الفعل العربي بعدها من التنسيق الجماعي إلى التنسيق الثنائي -وهو ما يفضله النظام كونه أكثر جدوى اقتصاديا وسياسيا ولا تترتب عليه التزامات جدية- فأصبحت تحركات الأردن مرتبطة بأمن حدودها، بينما زادت السعودية مستوى التنسيق مع النظام دون اشتراط تقديمه تنازلات ملموسة، وسط استمرار التحفظ المصري، والرفض القطري الكويتي.

شكل عام 2023 شبه انفراجة نسبية على صعيد التمثيل الدبلوماسي للنظام ومحاولات كسر عزلته الإقليمية والدولية، سواء لجهة الممثليات التي أعيد افتتاحها أو الزيارات التي قام بها الأسد أو ممثلوه أو تلك التي استقبلها، ورغم زيارته سلطنة عمان في أول زيارة معلنة له خارج البلاد منذ 2011، وزيارته الصين لأول مرة منذ 2004 وروسيا لأول مرة بعد غزو أوكرانيا، ومشاركة ممثليه بقمة المناخ في الإمارات والمنتدى العام للاجئين في جنيف ومؤتمر الطاقة في الدوحة، بينما زار الرئيس الإيراني سورية لأول مرة منذ 13 عاماً قبيل الانفتاح العربي على النظام للتأكيد على تمسك إيران بنفوذها ومكتسباتها في سورية، مع استمرار زيارات مسؤولين روس إلى سورية؛ إلا أن أيا من تلك الزيارات أو المشاركات لا يعتبر خرقاً غير متوقع فكل الزيارات كانت مع حلفائه أو نتيجة الانفتاح العربي على النظام أو مشاركات عامة سبق وأن شارك بمثلها.

فيما استمر الموقف الغربي معارضاً للتطبيع أو "التطبيع المجاني" على الأقل، تؤكد على ذلك التصريحات الغربية وبعض الخطوات المتخذة في دراسة مشروع قرار مناهضة التطبيع في الولايات المتحدة، إضافة إلى إصدار مذكرة اعتقال فرنسية بحق بشار الأسد لا تزال قيد التداول، وكذلك إقدام كندا وهولندا على فتح دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بحق النظام لارتكابه جرائم حرب وانتهاكه القانون الدولي، ومن شأن تلك المسارات إحباط تحركات الأسد المستقبلية مهما بلغ مستوى التطبيع فيما لو استكملت الإجراءات القانونية اللازمة.

عملية سياسية متعثرة وفواعل محلية تحاول تثبيت وجودها

يزيد من تعقيدات الملف السوري بُعد احتمالية التوصل إلى حل سياسي وتعثر العملية السياسية التي لم يتبق من مساراتها حالياً سوى اللجنة الدستورية -بغض النظر عن تعثر مسارها نفسه-، وقد شهدت الأخيرة بدورها تعطيلاً منذ انعقاد جولتها الثامنة منتصف عام 2022 أعاق عقد جولتها التاسعة المقررة في تموز 2023 رغم محاولات لجنة الاتصال العربية دفع المسار السياسي ثم إعلانها استئناف الجولات نهاية العام مع تغيير مكانها من جنيف إلى عُمان استجابة للمزاعم الروسية "بعدم حيادية جنيف"، إلا أن تعنت النظام وعدم استجابته للمبادرة العربية وعدم إرادته تقديم أي تنازل خاصة بعد التقارب العربي معه ما اعتبره دليلاً على انتصاره؛ أوصل العملية السياسية إلى مفترق طرق وفقاً لبيدرسون.

فيما انعقدت جولتان بصيغة أستانا، قد تكون الجولة 20 آخر جولة في كازاخستان (التي اعتبرت أن أستانا "حققت هدفها بخروج سورية التدريجي من العزلة في المنطقة" ولا يتفق ذلك مع رؤية الدول الثلاث في استمرار المسار، بينما يعكس رؤية النظام الذي يعتبر المسار الرباعي كافياً دون وجود وفد المعارضة) وشدد البيان الختامي على استكمال خارطة طريق التطبيع بين تركيا والنظام وركز على شمال شرق ومناطق خفض التصعيد، ورفض العقوبات وتوسيع المساعدات الإنسانية وعدم تسييسها والترحيب بسماح النظام بإدخالها، تلتها الجولة 21 على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة دون بيان ختامي.

من جهته، واجه النظام حنقاً شعبياً متزايداً بسبب السخط على ممارساته وتدهور الوضع الاقتصادي في مناطقه وانتشار الفوضى وشبكات التهريب، مقابل لا مبالاة النظام التي عبر عنها الأسد في مقابلة تلفزيونية مع قناة CNN قلل فيها من أهمية المبادرة العربية واعتبر العلاقات السياسية غير كافية ما لم تدعم الدولة السورية لتستطيع ضبط حدودها،

وتأكيده على عدم ربط مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار وبالتالي قضية عودة اللاجئين بالأوضاع الأمنية والسياسية وإنما بكونها حاجة اقتصادية واستمر بتمسكه بسردية العقوبات الاقتصادية كسبب مباشر للأزمات في حين قام برفع الدعم الحكومي عن مواد أساسية، مما تسبب بتحول موجات الغضب إلى محاولات تحرك معارض في الساحل ومظاهرات في درعا ومظاهرات مستمرة في السويداء تحمل مطالب سياسية واضحة وبدعم من شخصيات دينية واجتماعية مؤثرة. حاول النظام احتواء الغضب الشعبي في الساحل عبر تغيير المحافظ أو الضبط الأمني أو التلاعب بالشبكات الاقتصادية، أما في السويداء فكان تركيزه ألا ينتشر الحراك خارج المحافظة معوّلا على ملل المتظاهرين وإمكانية إطباق حصارهم اقتصادياً في حال تطلب الأمر، أما على صعيد التشريعات والقوانين فقد ألغى النظام محكمة الميدان العسكرية وأصدر مراسيم تتعلق بالخدمة العسكرية وعفواً عاماً لكنه لا يشمل معظم المعتقلين السياسيين، ويندرج ذلك ضمن إطار التحركات الشكلية لتحسب كخطوات "إصلاحية" من قبله دون أن يضطر لتقديم ضمانات حقيقية.

أما أجسام المعارضة الرسمية، فقد ضاقت هوامش حركتها أكثر نتيجة تعثر العملية السياسية من جهة، وتقارب عدد من الدول مع النظام واعتبارهم إياه الطرف الوحيد الممثل رسمياً عن السوريين، ليقتصر عملها خلال هذا العام على محاولات فتح آفاق سياسية، والتحرك الدبلوماسي عقب صدور تقرير إدانة النظام باستخدام الكيماوي في دوما 2018، ثم جولات دعم المناطق المتضررة من الزلزال، مع جهود محدودة فيما يخص محاولات الحد من التطبيع أو السعي لتطبيق 2245 اقتصرت على الهوامش المتاحة، وزيارات التحشيد لوقف التصعيد العسكري في إدلب، فيما شكل حراك السويداء فرصة مهمة لاستعادة زخم القضية لم يكن التعاطي معها على المستوى المطلوب. داخليا، واجهت أجسام المعارضة تحديات تتعلق بهيكلتها وانتخاباتها وتدوير الشخصيات البارزة فيها بين المناصب، مما أثار موجة غضب شعبية تجاهها، إضافة لضعف أداء الحكومة المؤقتة وعدم استقلال قرار تلك الأجسام تبعاً لمحددات الدول.

وفي شمال شرق سورية، اتسمت محاولات الإدارة الذاتية بالبراغماتية، فمن جهة أولى حاولت استمالة قوى معارضة كخطوة استباقية لاحتمال تطبيع تركي مع النظام على حسابها، إذ تعاونت مسد مع "حزب التحالف السوري الوطني" الذي افتتح مقاراً له في مناطقها، ومع "هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي" حول بناء جبهة معارضة تتبنى "مشروع التغيير الوطني الديمقراطي" المتضمن خمسة مبادئ أساسية لإنجاح حل سياسي بمشاركة "القوى السياسية الوطنية الديمقراطية" وفق قرار مجلس الأمن 2254، دون أن يغير هذا التعاون من مواقف الإدارة شيئاً. ومن جهة ثانية، أبدت إمكانية الحوار مع النظام والتعاون معه بشروطها مع احتمالية انضمام قواتها للجيش السوري بمحددات تناسبها لكن تعنت النظام وفقاً لمظلوم عبدي يعيق إمكانية ذلك.

داخلياً، واجهت الإدارة الذاتية احتجاجات شعبية تركزت في دير الزور وانتشرت بين العشائر العربية في عدة مناطق ضمن "الإدارات المدنية" احتجاجا على تحكم قسد بالمنطقة ومواردها وسوء إدارتها واستبعاد المكون العربي وتهميش مطالبه والاكتفاء بتمثيله من خلال شخصيات مقربة من الإدارة، وقد سيطرت قسد على الحراك عسكرياً مع وعود بإعادة هيكلة المجالس المحلية والاستجابة لمطالب السكان المحليين. وقد بدت ملامح هذه الاستجابة في المؤتمر الرابع لمسد عند انتخاب

مجلس جديد برئاسة مشتركة تراعي التوازن العشائري متمثلا بشخصية "محمود المسلط" مع وجود شخصيات مزكاة من PYD وإلغاء منصب "الرئيس التنفيذي" الذي شغلته إلهام أحمد منذ تأسيس المجلس عام 2015.

كما تم إقرار العقد الاجتماعي لل"الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال وشرق سوريا" الذي اعتبر مناطق سيطرة قسد "إقليما" في كونفدرالية، على أن يتبع إقراره إجراء انتخابات عامة خلال عام 2024، وتعتبر صيغة العقد بمثابة دستور أكثر من كونه عقداً اجتماعياً، إذ تم فرضه من الحزب الحاكم وبما يعكس رؤاه لا الرؤى المحلية ولم يقم على مشاورات تعبر عن المكونات المجتمعية بين السكان المحليين، ناهيك عن الفجوة بين نص المواد والتنفيذ، حتى فيما يخص اللامركزية كأحد أهم مطالب الإدارة الذاتية لكنها غير مطبقة في مناطق حكمها التي تتسم بالمركزية الشديدة.

حرب غزة وتداعياتها على المنطقة... احتمالات مفتوحة

شكلت عملية "طوفان الأقصى" مفاجأة غير متوقعة أحدثت إرباكاً على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وعلى عكس السياق الإقليمي المتجه نحو احتواء الصراعات وتقليل المشاكل بغض النظر عن الحلول؛ جاءت العملية لتخلط الأوراق مجدداً وتخلق مخاوف جدية من توسع الحرب أو انتقالها إلى ساحات أخرى أو عودة فواعل ما دون الدولة إلى الواجهة وظهور تنظيمات جديدة، ناهيك عن الكارثة الإنسانية الحاصلة وما تتطلبه من مواقف حاسمة لم تقم بها دول الإقليم.

على الصعيد السوري، شكلت الحرب على غزة مخاوف من انتقالها إلى الساحة السورية أو اللبنانية أو انجرار أي طرف للمشاركة، خاصة انخراط إيران والميلشيات التابعة لها وبالتالي النظام كجزء من "محور المقاومة"، إلا أن الموقف الإيراني نأى بنفسه عن المشاركة مكتفياً بالتصريحات والتهديد وإعلان دعم بعض التحركات المناوئة كالحوثيين في اليمن وحزب الله الذي اكتفى ببعض الضربات الصاروخية غير المؤثرة وكذلك بعض الصواريخ المطلقة من الجولان من باب حفظ ماء الوجه، وقد التزم النظام بالموقف الإيراني واستجاب للتهديدات الإسرائيلية واكتفى بالتصريحات بلغة منضبطة حذرة حول أحقية القضية الفلسطينية والعدوان الغاشم والعالم المتآمر متجاهلاً "حماس" -التي لا يزال موقفه منها ثابتا رغم تطبيعها العلاقات معه- معتبراً أنها لا تعبر عن القضية، واقتصرت مشاركة النظام في قمة الرياض حول غزة على إلقاء كلمة وعدم التحفظ على أي بند من بنود البيان الختامي بما فيها عبارات: حل الدولتين وقتل المدنيين من الجانبين وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل -الأمر الذي تحفظت عليه دول أخرى كتونس والعراق والجزائر بينما تحفظت إيران على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للفلسطينيين- فيما منع النظام خروج مظاهرات شعبية منددة بالحرب في مناطقه بخلاف ما جرت عليه العادة مكتفياً بوقفات محددة منظمة من قبل النقابات بإشراف حزب البعث والأجهزة الأمنية، وقد يعزا ذلك لتخوفه من تحول المظاهرات إلى مظاهرات معارضة له.

أما المعارضة الرسمية، فقد كان موقفها ضعيفا ومترددا ومتأخرا، إذ أصدر الائتلاف بيانات عامة تتضامن مع الضحايا وأخرى تدين الهجمات الإسرائيلية خاصة بعد استهداف المشفى المعمداني الذي أدانته الحكومة المؤقتة، بينما تجاهلت هيئة التفاوض الحرب باستثناء فقرة من بيان ختامي لدورتها الاعتيادية في جنيف وتغريدة لرئيس الهيئة، ويعزا ذلك التحفظ للتخوف من ردود الفعل وخسارة الدعم الغربي -آخر ما تبقى من دعم سياسي للقضية السورية-، إضافة

للموقف من حماس التي أعادت علاقاتها مع النظام. في حين كان موقف هيئة تحرير الشام متقدما على الصعيد الرسمي كبيانات تدعم القضية الفلسطينية دون ذكر حماس وفعاليات رسمية وجمع تبرعات عن طريق الأوقاف، بينما شهدت مناطق المعارضة شمال حلب وإدلب مظاهرات شعبية عارمة داعمة للقضية الفلسطينية.

بينما لم تعبر قسد عن موقف رسمي من الحرب، باستثناء تصريح حيادي للرئيسة التنفيذية السابقة لمسد إلهام أحمد تضامنت فيه مع الضحايا من الجانبين ولم تتخذ موقفا من العدوان مبدية القلق من توسع الحرب، وذلك على الرغم من موقف التنظيمات الكردية المؤيد للقضية الفلسطينية تاريخياً، ويعود ذلك للتخوف من موف الحليف الأمريكي والموقف من حماس المقربة من تركيا وعدم الرغبة بإبداء مواقف لا تتعلق مباشرة بتثبيت مشروع الإدارة الذاتية.

أزمات النظام الأمنية البنوية والوظيفية

مع تحوُّل حرب غزة إلى نقطة انعطاف دولية، ألقت الحرب بتداعياتها على الساحة السورية التي توجيه رسائل وتصفية حسابات بين إسرائيل وإيران بشكل رئيسي، مقابل نأي النظام بنفسه عن الحرب بالتزامن مع تحذيرات إسرائيلية للأخير بعواقب انخراطه. في هذا السياق، تعرَّضت قواعد التحالف الدولي لاستهدافات متكررة، متوازية مع سلسلة الهجمات التي بدأت تنفذها وكلاء إيران في المنطقة ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية من لبنان واليمن والعراق وسورية. بالإضافة إلى استهدافات محدودة كماً ونوعاً من الجنوب السوري تجاه الجولان. بالمقابل، كثَّفت إسرائيل ضرباتها على مواقع قوات النظام والميليشيات الإيرانية على مستوى البنية التحتية لا سيما المطارات، وعلى مستوى الشخصيات القيادية وأبرزها اغتيال رضى موسوي المسؤول الإيراني الأبرز في سورية، وذلك ضمن سعيها لتقويض سعي الميليشيات الإيرانية لتعزيز مواقعها عقب عدوان إسرائيل على غزة، وإظهار قدرتها واستعدادها العسكري على مختلف الجبهات.

من جهة ذاتية، شهدت البنية الأمنية للنظام تحديَّات أمنية متعددة شملت تفجيرات واغتيالات في مواقع تعتبر من مناطق النظام "الآمنة" كمحافظتي حمص وريف دمشق. وبرز هجوم الكلية الحربية بالطائرات المسيرة التي قُتل فيها 123 من صفوف النظام بينهم عمداء. من ناحية النتيجة، فإنَّ الهجوم يمثِّل تحدياً لقدرة النظام الأمنية وفجوة أمنية واضحة، وتحدِّياً لاحتكار لاحتكار روسيا والنظام الفضاء الجوي غرب الفرات، وتحدِّياً للتفوق الجوي للدول في ظل تطوُّر القدرات العسكرية في استخدام المسيرات من قبل فواعل ما دون الدولة في سورية والمنطقة عموماً.

أما داخل مناطق سيطرة النظام فقد شهدت محافظة السويداء انتفاضة وحراك شعبي شكل تحدياً واختبارا حقيقياً لسردية النظام التي تعتمد على إدعاء انتهاء الأحداث وقدرته على التحكم، إذ يعتبر الحراك الشعبي في السويداء أحد أبرز التحديات التي بدأت تواجه النظام في 2023. إنَّ طبيعة الحراك تحمل بعداً وطنياً يتجلَّى بتبنِّي مطالب على مستوى وطني وشعارات انتفاضة 2011، وبعداً محلياً يتَّضح بالرمزيات الدينية والمحلية، ما يجعل الحراك متمايزاً بذاته. تبرز أهمية الحراك في تحديها لسردية النظام القائمة على عنصر "حماية الأقليات" وهو ما يفسر منحه خصوصية للمحافظة، الأمر الذي قيَّد قدرته على استعمال الحل العسكري في المحافظة. تعتمد مقاربة النظام تجاه السويداء على عنصرين أساسيين: (1) شيطنة الحراك إعلامياً عبر إضفاء تهم العمالة والانفصالية عليه بهدف تحييد فئات من الحاضنة في السويداء وعزل

وتشويه صورة الحراك وطنياً، (2) والتعويل على عامل الوقت في الضغط على الحاضنة الشعبية في السويداء عبر القطع النسبي للخدمات واستغلال الحالة المعيشية الصعبة وتصوير الحراك كمعطِّل للحياة المعيشية الاعتيادية في المحافظة من جهة والسعي لتفكيك الحراك عن طريق توظيف الخلافات بين المرجعيات الدينية-المجتمعية في المحافظة من جهة أخرى. من ناحية النتيجة، إن حدود تأثير الحراك بشكله الحالي في السويداء فقط محدودة، إلا أن ذلك لا يلغي الأهمية الاستراتيجية للمحافظة كعقدة لملفات أمنية مهمة: قربها من التنف، وكونها ممر لنشاطات التهريب(السلاح، المخدرات).

وبهذا السياق لا يمكن إغفال حركية داعش وملف المخدرات وأمن الحدود، فرغم اغتيال الزعيم الرابع لتنظيم الدولة من قبل جهاز الاستخبارات التركية، ما زال التنظيم يشكِّل خطراً أمنياً في الجغرافية السورية وعالمياً، مع التصاعد في عدد ونوعية العمليات التي ينفذها لا سيما في الربع الأخير من العام الفائت، حيث أدَّت عمليات التنظيم ضد قوات النظام في البادية السورية إلى تصعيد جوي روسي هو الأبرز ضد التنظيم خلال 2023.

ولضبط السيولة الامنية التي يفرزها ملف المخدرات، غيرت الأردن قواعد الاشتباك مع تنامي خطر شبكات تهريب المخدرات والأسلحة المدعومة من قبل النظام وإيران على حدوده الشمالية على مستوى عدد هذه المجموعات وقدراتها التكنولوجية والعسكرية وعدم فعالية التواصل الأردني مع النظام في تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الأمني، بدأت الأردن منذ أيار/مايو باستخدام القوة وتنفيذ غارات جوية داخل الحدود السورية، بالإضافة إلى تقديمه طلب للولايات المتحدة بالحصول على منظومة باتريوت وتنفيذ تدريبات عسكرية على التعامل مع خطر الطائرات المسيرة.

خارج مناطق سيطرة النظام: محاولات ضبط وتحكم

وفيما يرتبط مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية شمال شرق سورية، فقد شهدت قوات سورية الديمقراطية "قسد" عدة تحديات أبرزها انتفاضة العشائر التي اندلعت عقب اعتقال رئيس مجلس دير الزور العسكري "أبو خولة" واستمرارها بديناميات مختلفة تعكس إشكالاً بنيوياً في قدرة قسد على استيعاب المكون العربي، ومظلومية عشائرية نتيجة هيمنة كوادر حزب العمال على مفاصل إدارة قسد. على أرض الواقع، تحوَّل الحراك مواجهة شبه صفرية هدفها السيطرة الجغرافية وإحداث نصر ومكاسب ملموسة إلى عمليات صغيرة نسبياً ومتفرقة على شكل حرب العصابات هدفها إبقاء الحراك حيَّاً وزيادة التعبئة العشائرية العربية. بالمقابل، فإنَّ الغياب الحالي للإرادة الأمريكية لإحداث تغيير داخل منظومة قسد، بالإضافة للتحديات العشائرية الداخلية التي تواجه مأسسة الحراك سياسياً والقلق العشائري من أن يكون البديل لسيطرة قسد هو دخول الميليشيات الإيرانية تشكِّل بمجملها محددات أساسية لمستقبل الحراك العشائري.

بالمقابل، مع استمرار الخطر الذي يُشكِّله حزب العمال المصنَّف إرهابياً للأمن القومي التركي، لا سيما الهجوم الذي نفَّذه الأخير في أنقرة في أكتوبر، صعَّدت تركيا من استهدافاتها الجوية لقسد كقيادات عسكرية وبنية تحتية متضمنةً مواقع عسكرية وحقول نفط ومحطات طاقة ومع وعمق عملياتها الذي وصل لدير الزور، واستفادة أنقرة من تطوُّر الصناعة الدفاعية لا سيما المسيرات في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب.

إما فيما يتعلق بشمال غرب سورية، فقد أطلقت هيئة تحرير الشام "هتش" حملة اعتقالات داخلية غير مسبوقة من ناحية عدد الكوادر التي تم اعتقالها من أقسام إدارية وأمنية وإعلامية بتهمة التخابر لصالح النظام، روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أهمية الشخصيات بذات الوقت، وأبرزهم: "أبو مارية القحطاني" الشخصية الثانية في هتش والقيادي الأجنبي الأبرز في التنظيم، و"أبو أحمد زكور" الذي نجح في الهرب مناطق سيطرة الجيش الوطني. ما يعني استمرار الجولاني على رأس هرمية هتش وتحييد الشخصيات البارز بالتوازي مع تعزيز القدرات المؤسساتية للتنظيم وأذرعه المختلفة. كما سعت هتش لاستغلال الفصائلية والتنافس البيني في مناطق سيطرة الجيش الوطني، لأسباب ترتبط بديناميات القوة وتمديد النفوذ والصراع على الموارد الاقتصادية خصوصاً المعابر، لاستخدام ذلك كذريعة للتدخل ومد نفوذها لمناطق سيطرة الجيش الوطني. في بداية 2023، شكَّل الخلاف بين الفيلق الثالث والفيلق الثاني ذريعة لتدخل هتش المباشر ضد الفيلق الثالث بشكل مرتبط بديناميات معركة كفرجنة عام 2022، ولاحقاً غير المباشر عبر أدوات محلية تجلَّت بتشكُّل "تجمع الشهباء" من عدة فصائل صغيرة نسبياً بدعم من قبل هتش. كـ"تجمع الشهباء"، لإبقاء استحواذها على معبر الحمران الاستراتيجي اقتصادياً ورفض تطبيق اتفاق مع بقية الفصائل في الجيش الوطني، كما دارت مواجهات بين الفيلق الثاني، وعلى رأسه فرقة "السلطان مراد" من جهة ومجموعة "أحرار عولان" و"تجمع الشهباء" مدعومة من قبل مجموعات تابعة لهتش، انتهى باتفاق رعته وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة التي تسعى عبر الشرطة العسكرية لتوزيع موارد المعابر على الفصائل بشكل يمنع استمرار الصراع حول الموارد ضمن جهود الوزارة لتعزيز دورها كجهة مركزية.

بالمقابل، وعلى الرغم من عدم وجود اعتراف من قبل وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة، استفاد "تجمع الشهباء" من الحالة الفصائلية والتحالفات الهشة، لتشكيل تحالف غير رسمي عابر للفيالق الثاني والثالث مع كل من "الجبهة الشامية" و"المعتصم" لفرض نفسها كجزء من هيكلية الجيش الوطني، ليكون نظرياً جزءاً من الجيش الوطني وعملياً قوة رديفة لهتش خارج مناطق سيطرة الأخيرة.

أمافيما يرتبط بتحديات مسار تعزيز دور وزارة الدفاع، فعلى الرغم من مساعي وزارة الدفاع لتعزيز دور لها كجهة مركزية خلال 2023، إلا أنَّ تراكم الإشكاليات منذ عهد غرفة "عزم" وغياب دور مؤسساتي للوزارة آنذاك يجعل المسار طويلاً وبطيء التقدم. يُعتبر كل من إعادة تنظيم الحواجز(دور الشرطة العسكرية) وخفض عددها، وإلغاء الأمنيات والسجون التابعة للفصائل، وتفعيل التعاميم والتعليمات ما بين الفيالق الثلاثة والمجلس العسكري الاستشاري، وتفعيل دور الوزارة في توزيع الإيرادات المالية للفصائل، وفصل المهام ضمن القضاء العسكري أبرز الملفات التي حقَّقت الوزارة فيها تقدُّماً نسبياً، بالإضافة إلى ملفات ما زالت قيد التحضير تتعلق بالقانون الدولي الإنساني والمأسسة العكسرية. يبقى من المبكر الجزم بحتمية نجاح أو فشل مساعي الوزارة لأسباب موضوعية ترتبط بمستوى الدعم الخارجي من جهة، ولأسباب ذاتية تتعلق بتجذُّر الحالة الفصائلية وتطلُّب مسار التحوُّل لمراجعات ذاتية استجابةً للظروف الخارجية والمحددات الموضوعية.

سياسات النظام الاقتصادية: إرهاق المجتمع والدولة

أصدر النظام خلال شهر كانون الثاني 2023 قرارات اقتصادية أكثر جرأة، ليبرَّحل عن عاتقه الدعم الاجتماعي ويلقيه على كاهل السوق ويزيد من فقر المواطن وأزمته المعيشية، فمع بداية العام 2023 ارتفع متوسط تكاليف المعيشة في سورية إلى أكثر من 4 ملايين ليرة سورية لعائلة مكونة من خمسة أفراد، ووصلت أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى أكثر من 15 مليوناً مع بداية العام .

وابتداءً من سعر صرف الليرة الذي تخطى حاجز 7500 ليرة أمام الدولار نهاية العام الماضي، تم تداوله عند 6825 ليرة نهاية كانون الثاني 2023، حيث رفعت حكومة النظام سعر ليتر البنزين، وهي الزيادة الثانية خلال ثلاثة أسابيع وسط شُح كبير في المشتقات النفطية. كما رفعت وزارة الاقتصاد الرسوم الجمركية على جميع المستوردين بنسبة تراوحت بين 15 و20 في المئة، مما ساهم بزيادة أسعار البضائع المستوردة.

أخذت هذه المؤشرات منحىً تصاعدياً في الأشهر اللاحقة خلال العام، إذ بلغ متوسط تكاليف المعيشة في شهر آب/أغسطس لعائلة مكونة من 5 أفراد داخل سورية إلى أكثر من 10.3 ملايين ليرة سورية بحسب مؤشر "جريدة قاسيون" بعدما كان في شهر كانون الثاني/يناير 4 ملايين ليرة، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه متوسط الرواتب بعد الزيادة الـ200 ألف ليرة. وتسببت السياسات الاقتصادية لحكومة النظام في هبوط مستمر لقيمة الليرة فاقت الـ 15 ألف ليرة أمام الدولار الواحد في حين سعّر المركزي سعر صرف دولار الحوالات عند 10900 ليرة واستمر انخفاض القوة الشرائية للمواطن بالشكل الذي جعل من الزيادات على الرواتب بدون جدوى، وهو ما زاد من فقر السكان ومعاناتهم في تحصيل سُبل العيش، كما يشير أيضاً إلى عدم نجاعة الإدارة الاقتصادية التي تتعامل مع الأزمة بحلول غير مجدية.

وفي مؤشر بالغ الأهمية وله دلالات اقتصادية، فقد تنامى معدل هجرة التجار، لاسيما تجار حلب ودمشق، كما حلّ مع أكبر خمسة صاغة في دمشق من ضمنهم باشورة وسعيد منصور والجزماتي، الذين نقلوا كافة مخزونهم من الذهب والمقدر بحوالي 300 كيلو (ما يقدر بـ 1 بالمئة من إجمالي احتياطي البلاد من الذهب) إلى الخارج.

وفي إطار العلاقات التجارية بين النظام والدول العربية، بدا النظام مهتماً بشكل كبير بالانفتاح الاقتصادي على العراق والمملكة العربية السعودية. حيث قام النظام السوري بتعين سفير له في الجامعة العربية، وزار وزير خارجيته كلاً من العراق والسعودية حيث تم الاتفاق على استئناف التعاون الاقتصادي بين سورية والدول العربية.فيما سمحت العراق مع بداية العام للشاحنات السورية بالدخول إلى أراضيها مجددًا بعد عدة اتفاقيات بين وزارة النقل السورية والجانب العراقي، وارتفعت حركة التبادل التجاري بين سورية والعراق 35%. وأظهرت إحصائية صادرة عن المنطقة الحرة السورية - الأردنية أن الصادرات الأردنية عبر معبر نصيب خلال العام الفائت 2022، بلغت 23 ضعف الصادرات السورية التي سجلت فقط 20 مليون دولار أميركي .

من جهة أخرى، سمحت حكومة النظام للتجار بالاستيراد من السعودية، حيث تم توقيع عقد لاستيراد السكر من السعودية وسيتم العمل على وضع آلية للعمل لتسهيل عمل الشاحنات السورية والسعودية خلال الفترة القادمة، وقالت

حكومة النظام إنه "لا مانع سياسي"، من استيراد المواد من السعودية، وسمحت باستيراد السكر ومواد كيماوية وبتروكيماوية.وبعد انقطاع للاستثمارات في سورية منذ العام 2011، منحت حكومة النظام في شهر آب/ أغسطس رخصة لشركتين تعود ملكيتهما لمستثمرين سعوديين للاستثمار في قطاعات الفوسفات والأسمدة والإسمنت في سورية. كما بلغت صادرات النظام من الخضار والفواكه بين 500 إلى 600 طن من الخضار والفواكه بنسبة 90% إلى السعودية، وسط ارتفاع الأسعار في السوق المحلية بشكل شبه يومي جراء نقص الإنتاج وارتفاع تكاليف المواد الأولية من محروقات وبذار ونقل وعمالة، وبعد ارتفاع أسعار البطاطا بنسبة 150% في الأسواق المحلية أوقفت وزارة الاقتصاد تصديرها إذ وصل سعر الكيلو إلى 5000 ليرة سورية ارتفاعاً من 2000 ليرة للكيلو في شهر آب، حيث سبق ووافقت حكومة النظام على تصدير 40 ألف طن من البطاطا.

لم تدَّخر إيران جهداً خلال عام 2023 لزيادة نفوذها وتثبيت وجودها واستحواذها على مساحات واسعة من الاقتصاد السوري، حيث وقع وزير الطرق والتنمية العمرانية الإيراني مهرداد بذرباش خلال زيارة أجراها إلى سورية في شهر نيسان/ أبريل اتفاقيات مع حكومة النظام في قطاعات الاقتصاد والتجارة والإسكان والنفط والصناعة والكهرباء والنقل والتأمينات.

وجدولت إيران خطة لإنشاء مصفاة نفط بسعة 140 ألف برميل يومياً بجانب المصفاتين الموجودتين (حمص وبانياس)، بحسب ما أعلنه وزير النفط الإيراني جليل سالاري للمساهمة في زيادة دخل الشركات الإيرانية. وتوضع هذه الخطة إلى جانب الخطط العديدة التي وضعتها إيران خلال السنوات الماضية في سورية إلا أن العقوبات على قطاع النفط السوري، والإيراني على السواء تقف حائلاً أمام صيانة وتنفيذ مشاريع نفطية في سورية تسهم في تمويل النظام.

وفي زيارة لمحافظ البنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين إلى دمشق، أقرَّ الجانبان آلية استخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية بين البلدين، وإنشاء قنوات اتصال بين البنكين المركزيين للتهرب من العقوبات، وفي إطار تعزيز العلاقات المصرفية والتجارية والاستثمارات المشتركة بينهما أشار المسؤول الإيراني إلى نية بلاده **افتتاح أول بنك إيراني قريباً في سورية**.

وفي ديسمبر/ كانون الثاني، وقّع وفد حكومة النظام في طهران، برئاسة حسين عرنوس رئيس **مجلس الوزراء، مذكرات تفاهم في مجالات الصيرفة والتمويل والسياحة والرياضة والثقافة وإعادة الإعمار والتجارة، وتنفيذ محطات الطاقة الكهربائية في سورية وتشغيلها من قبل المستثمرين الإيرانيين، وتصفير الرسوم الجمركية بين البلدين، وبحث حاكم المصرف المركزي السوري ونظيره الإيراني سبل تطوير العلاقات التجارية بين البلدين و إيجاد آليات للتبادل التجاري** بالعملات المحلية وتأسيس مصرف مشترك في سورية، إضافة إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع من قبل مجموعة "بنياد مستضعفان" وهي ثاني أكبر كيان استثماري في إيران وتشمل 200 مصنع وشركة مالية بما في ذلك بنك وشركات عقارية، ويتبع هذا الكيان المعاقب دولياً للمرشد الإيراني علي خامنئي. وتعد هذه الخطوة، استكمالاً لتحقيق غاية طهران في الاستحواذ على مساحات أوسع في الاقتصاد السوري.

ما بعد زلزال شباط/فبراير مشهد اقتصادي قلق

شهد شهر شباط/فبراير زلزالاً مُدمراً ضرب شمال سورية وجنوب تركيا في 6 شباط 2023، حيث تضرر أكثر من 1.8 مليون شخص في شمال غربي سورية، وفقد 4256 مدنياً حياتهم وأُصيب نحو 12 ألفاً بجروح، وبلغ عدد النازحين 300 ألف نسمة يشكل الأطفال والنساء والحالات الخاصة أكثر من 65% منهم. وبلغت الخسائر الاقتصادية 1.95 مليار دولار تشمل القطاع العام والخاص ومنشآت أخرى، في حين فقدت أكثر من 13 ألف عائلة مصادر دخلها، وسبب الزلزال أضراراً في المنشآت والبنى التحتية توزعت على الشكل التالي: 433 مدرسة لمختلف الفئات، 73 منشأة طبية، 136 وحدة سكنية، فيما تهدم أكثر من ألفي مبنى بشكل فوري.

فيما بدت كارثة الزلزال بالنسبة لنظام الأسد كطوق نجاة لدفع الحركة الاقتصادية في مناطق سيطرته، حيث بدأ بالإعلان عن حملات لجمع التبرعات والمساعدات العينية لـ "متضرري الزلزال" وتلقى تبرعات مالية مقدمة من صناعيي حمص ورجال الأعمال تُقدر بمليار ونصف المليار ليرة سورية. إضافة إلى ذلك، بدأت الأحزاب والتجمعات الموالية للنظام باستغلال الزلزال للقيام بحملات للمطالبة بتدفق المساعدات للنظام السوري ورفع العقوبات المفروضة عليه، والتي جاءت بسبب الجرائم التي ارتكبها خلال العقد الماضي وقيدت حركته الاقتصادية. وأعلن الصندوق الإنساني عبر الحدود لسورية عن إطلاق سلسلة من الاحتياطيات والمخصصات، التي تهدف إلى الإفراج عن 50 مليون دولار على الأقل، للاستجابة الإنسانية عقب كارثة الزلزال، ورصد مركز عمران للدراسات الاستراتيجية إرسال 23 دولة والأمم المتحدة، نحو 11772 طن من المساعدات الإنسانية واللوجستية وصلت عبر مطارات النظام في مدن دمشق وحلب واللاذقية كما في الشكل أدناه، وأظهر نتائج الرصد استقبال النظام نحو 435 شاحنة من عدة دول عربية عبر معابر العريضة والجديدة ونصيب والبوكمال.

أما في مناطق سيطرة المعارضة بريف حلب وإدلب فقد عانت المنطقة بشكل كبير من عدم دخول المساعدات في الأسبوع الأول من الكارثة، ورصد مركز عمران للدراسات الاستراتيجية وصول قرابة 590 شاحنة في الفترة بين 9 – 27 شباط تحمل مساعدات تتراوح بين 5300 و7000 طن دخلت من معبر باب الهوى والسلام والراعي والحمام.

وفي شمال شرق سورية، حاولت الإدارة الذاتية استغلال تداعيات الزلزال لإحداث خرق في علاقتها مع المعارضة من خلال تقديم قافلة تضم شحنات من المحروقات والمستلزمات الطبية إلى المناطق المنكوبة الأمر الذي لم تقبله المعارضة لأسباب منها إصرار الإدارة على أن تكون المساعدات مقدمة باسمها وتحمل شعاراتها. كما أعلنت الإدارة عن فتح كافة معابرها أمام المساعدات الإنسانية القادمة من خارج مناطق الإدارة الذاتية، لإيصالها إلى المتضررين من الزلزال في المناطق المنكوبة. وفي سياق المبادرات المدنية والشعبية، أعلنت عدة منظمات مدنية وفعاليات اجتماعية في شمال شرق سورية عن حملات شعبية لجمع تبرعات مالية وعينة من أهالي المنطقة وإرسالها للمتضررين في المناطق المنكوبة، منها حملة "فزعة العشائر" التي جمعت146 شاحنة محملة بالألبسة والمفروشات المنزلية والأغذية وحليب الأطفال والمستلزمات الطبية إضافة إلى مبالغ مالية، ودخلت الى المناطق المنكوبة في شمال غرب سورية. لكن لاحقاً شهدت مناطق شمال غرب سورية تراجعاً واضحاً في عمليات الاستجابة الإنسانية للمتضررين من الزلزال بنسبة 35% مقارنة مع نهاية شهر شباط، وأصبحت آلاف العائلات عاجزةً عن تأمين وجبة طعام واحدة يومياً، وسط تزايد في معدلات الفقر وانخفاض القدرة الشرائية لدى السكان.

ومع ارتفاع أسعار السلع وتراجع القدرة الشرائية، عمد النظام عدة مرات خلال العام الى اصدار قوانين تقضي بإعفاء عملية استيراد بعض المواد من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى، مثل قرار إعفاء عملية استيراد الأبقار من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى، لمدة خمس سنوات؛ بغية تخفيف آثار الأزمة التي تعيشها سورية في قطاع الثروة الحيوانية وارتفاع أسعار اللحوم والأعلاف وتراجع أعداد المواشي. وتعبر مثل هذه القرارات عن استمرار نهج النظام في التعاطي مع المشاكل الاقتصادية بالذهاب إلى حل الاستيراد وإفادة أثرياء الحرب وتجار الأزمات والمتربحين من عمليات الاستيراد في حين تعود بآثار سلبية على الأوضاع المعيشية للبلد والسكان بالمحصلة.

وتشابهت طرق معالجة الآثار الاقتصادية في مختلف مناطق النفوذ، من حيث زيادة رواتب الموظفين كل فترة، وإصدار قرارات لمحاولة ضبط الأسواق وزيادة تحكم سلطات الأمر الواقع بالحياة الاقتصادية. وفي إطار الحوكمة الاقتصادية، أصدرت الإدارة الذاتية قانونين لتنظيم أعمال الصرافة والحوالات، تنظيم تجارة المعادن الثمينة وتصنيعها". ومنعت "الإدارة" إخراج الدولار من مناطق سيطرتها إلى مناطق سيطرة النظام والمعارضة ضمن إجراءات التضييق على نقل الأموال من وإلى مناطق سيطرتها، ويشير ذلك إلى زيادة التسرب المالي أو النقدي إلى الخارج عبر عمليات التهريب، وزيادة الأعمال غير المشروعة، وغسيل الأموال، والتهرب من دفع الرسوم والضرائب، ورغبة "الإدارة" في اتخاذ موقف وقائي تجاه احتياطي العملة الأجنبية المتوفر في مناطق سيطرتها.

كما أحدثت وزارة العدل في حكومة الإنقاذ في إدلب محكمة تجارية مقرها مدينة سرمدا، الهدف منها النظر بالدعاوى والقضايا التي تنشأ بين التجار المسجلين لدى غرف التجارة وتعمل المحكمة في 8 تخصصات بينها، الملكية الفكرية، والإفلاس، والدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية والصرف والعملات والحوالات التجارية والأعمال المصرفية. ويأتي تأسيس هذه المحكمة بعد سلسلة قرارات بينها قرار لضبط إجراءات التعاقد. وستساهم جملة هذه القرارات والسلوكيات بمأسسة وحوكمة الاقتصاد في المنطقة، وتنظيم الأمور التجارية بالأخص مع كثرة النشاطات والأعمال التجارية وتشعّب العلاقات التجارية مع وجود معبر باب الهوى الذي يربط إدلب بتركيا، ومحاولة من حكومة الإنقاذ لجذب المستثمرين إلى مناطق سيطرتها.

كما أولت الحكومة المؤقتة اهتماماً بقضية تشجيع الاستثمارات في مناطق سيطرتها، إذ أعلنت وزارة المالية والاقتصاد في "الحكومة المؤقتة" إطلاق **مؤتمر الاستثمار الأول** بالتعاون مع جامعة حلب في المناطق المحررة ونقابة الاقتصاديين ومؤسسة IDEA2020، ويهدف المؤتمر لتنمية المناطق المحررة اقتصادياً، والإسهام بتحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل، واستئناف دخول المساعدات الأممية إلى شمال غربي سورية من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا.

واستمرت أزمة الكهرباء في شمال غرب سورية، اذ شهد هذا العام احتجاجات شعبية وخلافات بين المجالس المحلية والشركات المزودة للكهرباء بسبب ارتفاع أسعارها، لتصدر شركة الكهرباء AK Energy العاملة في المنطقة في المنطقة قائمة جديدة لأسعار الكهرباء في شهر كانون الأول/ديسمبر حيث بلغ الاشتراك المنزلي 2.81 ليرة تركية والتجاري 3.22 ليرة. وتم الاتفاق بين المجلس المحلي في مدينة تل أبيض وشركة الكهرباء والطاقة Ak energy لتزويد قرى علي باجليه كورمازة بالكهرباء. كما افتتحت الحكومة التركية مركز ptt جديد في مدينة اعزاز من أجل تخفيف الازدحام على المركز الموجود.

من جهة أخرى، انعكست لخلافات السياسية بين الإدارة الذاتية وحكومة إقليم كردستان والمجلس الوطني الكردي بشكل مباشر على الظروف المعيشية والاقتصادية في مناطق شمال شرق سورية. حيث تسبب إغلاق معبر "سيمالكا- فيشخابور"، الحدودي بين شمال شرقي سورية وإقليم كردستان العراق خلال شهر أيار، بتباطؤ كبير في عمليات البناء في مناطق سيطرة "الإدارة"، وتوقف في بعض المشاريع جراء توقف استيراد الأسمنت بشكل مفاجئ، كما ارتفعت أسعار العديد من السلع، حيث يعتبر المعبر هو المنفذ الوحيد مع الخارج للتجارة والاقتصاد وحركة المواطنين والمنظمات الإنسانية، وتدخل عبر المعبر أكثر من 60% من المواد الغذائية الأساسية مثل السكر والأرز والدقيق، ومواد البناء مثل الأسمنت والحديد، كما يدخل المرضى المصابين بأمراض خطيرة لتلقي العلاج في كردستان العراق أو العبور الى دول أخرى. كما شهدت المنطقة في الربع الأخير من العام أزمة وقود خانقة بعد استهداف الجيش التركي لحقول النفط في محافظة الحسكة حيث جرى استهداف نحو 50 منشأة بينها حقول نفط ومواقع عسكرية وبنية تحتية وشركات ومعامل تجارية وصناعية، ومن شأن هذه الضربات أن تلحق أضراراً بقطاعات أخرى مثل توليد الكهرباء والإنتاج الصناعي والزراعي. وهو ما حصل بالفعل إذ توقفت العديد من مولدات الكهرباء في مدينة عامودا جراء عدم استلام مخصصاتها من المازوت من الجهات المختصة. واشتكت غالبية أحياء مدينة القامشلي من انقطاع الكهرباء من المولدات لعدم توفر المازوت.

الخاتمة

لا يزال التجميد مسيطراً على المشهد السوري ولا يتوقع حدوث تغييرات كبيرة على صعيد الفواعل الدولية أو سلطات الأمر الواقع المسيطرة، فرغم الخرق السياسي الذي تحقق للنظام بعد التطبيع الإقليمي معه والذي يتطلع لتوسعته عبر العلاقات الثنائية، واستعادته جزءا من الشرعية السياسية الدولية بعد أن عاد إليه أمر السماح بإدخال المساعدات الإنسانية عبر 3 معابر حدودية تقع خارج مناطق سيطرته، وهما الأمران اللذان يعول النظام على التفاوض عليهما لتخفيف العقوبات تدريجياً عنه والبدء بإعادة الإعمار، لا يشير هذا الخرق إلى احتمالية تمكن النظام من استعادة السيطرة وتغيير خارطة النفوذ الحالية على المدى المتوسط، خاصة مع تمسكه بمبدأ عدم التنازل لتحقيق مطالب أي جهة مما يعيق إمكانية توصل المفاوضات معه إلى مراحل أبعد، ويبقى احتمال كسر حالة الاستقرار الشكلي لصالح موجات غضب شعبية وارداً نتيجة تدني الظروف المعيشية إلى أدنى مستوياتها وانتشار الفوضى والتهريب وفقدانه القدرة والإرادة على ضبط الأمن الداخلي والحدودي أو تحسين الاقتصاد وسط استنزاف حلفائه في حروب أخرى، ورفض دول الخليج القيام بمغامرات استثمارية لدعمه دون توفر البيئة المواتية لذلك قانونياً واقتصادياً وأمنياً ودولياً.

ما زال المشهد الأمني في سورية يتَّسم بالدينامية والحركية رغم جمود مناطق النفوذ منذ آذار 2020. وقد أضافت حرب غزة عنصراً جديداً يزيد من تعقيد المشهد، حيث أنَّ مستوى التصعيد الإيراني-الإسرائيلي/الأمريكي على الأراضي السورية وكون ذلك عاملاً محدداً لمدى استمرارية ديناميات الصراع وفق محدداته الحالية. ناهيك عن أنَّ اندلاع الحرب في غزة وتحولها لنقطة انعطاف إقليمية ودولية يجعل من فرضيات القدرة على التحكُّم بديناميات الصراع المجمد وكونه قبل للتنبأ بحاجة مراجعة.

بالنسبة للفواعل الإقليمية، فإنَّ استمرار الوضع القائم بالنسبة لكل من تركيا والأردن يسهم في تنامي الخطر على الأمن القومي للبلدين ما يرجِّح توظيفاً أكبر لاستعمال القوة - مع اختلاف نطاق ونوع هذا الاستخدام - للتعامل مع خطر حزب العمال بالنسبة لتركيا وخطر المخدرات بالنسبة للأردن، لا سيما بعد تزعزع الثقة بإمكانية إيجاد حل عبر مسار التواصل أو التطبيع مع النظام.

بالنسبة للفواعل المحلية، وبشكل موازٍ للديناميات الإقليمية وانعكاساتها على الساحة السورية، فإنَّ كل فاعل من هذه الفواعل يشهد حالة من التغيُّر نتيجة دينامية جمود الصراع النسبي والتحديات الأمنية الداخلية التي يواجهها، حيث إنَّ استمرار الجمود بمحدداته الحالية يفرض استمرار التغيير داخل بنية كل فاعل من هذه الفواعل بدافع التكيُّف مع التحديات الداخلية والخارجية.